صرخة ألم ومعاناة السياحة الأردنية من مادبا

مبادرة وورقة مقترحات لدعم القطاع السياحي في محافظة مادبا

نحو استجابة حكومية عاجلة لحماية القطاع السياحي وتعزيز تعافيه

لأن السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ومصدر رزق لآلاف الأسر الأردنية، فإن صوت القطاع اليوم يستحق أن يُسمع.

في ظل الأزمة غير المسبوقة والطويلة التي يمر بها القطاع السياحي الأردني والتي تتجاوز ازمة الكورونا بمراحل كبيرة، وما ترتب عليها من خسائر جسيمة طالت مختلف المنشآت السياحية والعاملين فيها، تأتي هذه المبادرة انطلاقًا من الحرص على تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع، وطرح مجموعة من الأولويات والمقترحات العملية التي تسهم في حماية استمراريته وتسريع تعافيه واستدامته.

وتأتي هذه المبادرة في وقت تشهد فيه محافظة مادبا، وغيرها من الوجهات السياحية في المملكة، ولا سيما الأكثر تأثرًا بالأزمة، تراجعًا حادًا في أعداد الزوار والحجوزات يكاد ان يصل الى نسبة الصفر المئوي في معظم الاحيان، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مختلف المنشآت السياحية، وأصبح يهدد استمراريتها، وفرص العمل فيها، واستدامة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ورغم ما ينعم به الأردن من أمن واستقرار، وما يمتلكه من مقومات سياحية وتاريخية ودينية وعلاجية فريدة، فقد تأثر القطاع السياحي بتداعيات الأزمات الإقليمية الخارجة عن إرادة المملكة، وما رافقها من تراجع وتدهور في الحجوزات، وتعليق بعض ان لم يكن غالبية الرحلات الجوية، وتردد عدد من الأسواق السياحية في السفر إلى المنطقة.

وانطلاقًا من المسؤولية الوطنية، وإيمانًا بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، تتضمن هذه المبادرة مجموعة من الأولويات والمقترحات العملية الموجهة إلى الحكومة والجهات المعنية من جمعيات ومؤسسات وهيئات ومنظمات ، بهدف حماية القطاع السياحي، وتسريع تعافيه، وتعزيز قدرته على مواصلة دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

أولويات الاستجابة الحكومية المقترحة لحماية القطاع السياحي وتعافيه

أولًا: أولويات الاستجابة الفورية والعاجلة

وهي إجراءات لا تحتمل التأجيل، وتهدف إلى الحفاظ على استمرارية المنشآت السياحية، وحماية فرص العمل، وتمكين القطاع من تجاوز هذه المرحلة الاستثنائية.

1. دعم مالي مباشر للمنشآت والوجهات الأكثر تضررًا

تدعو المبادرة إلى اتخاذ قرار حكومي عاجل بإطلاق برنامج دعم وتعويضات مالية مباشرة للمنشآت السياحية المتضررة، وفق أسس وضوابط ومعايير تضعها الحكومة، وبما يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بكل منشأة، ويضمن استمراريتها، والمحافظة على العاملين فيها، والحد من مخاطر تعثرها أو إغلاقها.

كما تدعو المبادرة إلى تخصيص برامج دعم وتحفيز وترويج للوجهات السياحية الأكثر تأثرًا بالأزمة، وفي مقدمتها محافظة مادبا وغيرها من المواقع السياحية المتضررة.

وتؤكد المبادرة أن محافظة مادبا كانت من أكثر المحافظات تأثرًا بصورة مباشرة وحادة بتداعيات الأزمة، الأمر الذي يستوجب تخصيص برامج دعم استثنائية تتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بها، أسوةً بغيرها من الوجهات السياحية، فالوطن واحد، وعدالة توزيع الدعم بين المحافظات والوجهات السياحية تمثل ركيزة أساسية لتعافي القطاع السياحي الأردني ككل حسب مستوى تضرره وتأثره.

2. معالجة الالتزامات المالية والتصنيف الائتماني

دعو المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على ارض الواقع وبقرارات ملزمة، بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني والبنوك والمؤسسات التمويلية لتأجيل وإعادة جدولة القروض والالتزامات المالية السابقة والحالية المترتبة على المنشآت

السياحية، دون فوائد أو عمولات أو غرامات أو رسملة للفوائد، ودون إضافة أي فوائد إلى أصل القرض أو الأقساط اللاحقة، بما يضمن عدم زيادة إجمالي المديونية، وألا يتحول التأجيل إلى عبء مالي إضافي على المنشآت السياحية.

كما تدعو المبادرة إلى تأجيل وإعادة جدولة الضرائب والرسوم والالتزامات المالية السابقة والحالية، بما فيها ضريبة المبيعات، وضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات)، واشتراكات مؤسسة الضمان الاجتماعي، دون فوائد أو غرامات، إلى حين تعافي القطاع وعودة النشاط السياحي إلى مستويات مستقرة ضمن جهد وطني تشاركي.

وتدعو المبادرة، بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية والمالية وشركة كريف الأردن، إلى وضع آلية استثنائية لمعالجة الآثار المترتبة على التصنيف والسجل الائتماني للمنشآت السياحية المتضررة، بحيث لا تستمر انعكاسات الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة الإقليمية على أهليتها للحصول على التمويل والتسهيلات الائتمانية، ولا يبقى أثرها قائمًا بعد تسوية التزاماتها المالية أو سدادها بالكامل، بما يمكّن المنشآت من استعادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لاستمرار أعمالها وتعافيها.

3. قرار حكومي شامل لدعم القطاع وخفض الكلف التشغيلية

تدعو المبادرة إلى إطلاق حزمة حكومية عاجلة للدعم المباشر، تشمل إجراءات مالية واقتصادية وتسويقية متكاملة، تشارك في تنفيذها جميع الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية، كلٌّ ضمن اختصاصه، وبالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار، وفق خطة تنفيذية واضحة تحدد المسؤوليات والإطار الزمني للتنفيذ.

وتشمل الحزمة إعادة النظر في تعرفة المياه والكهرباء المطبقة على المنشآت السياحية للفترة القادمة لحين تحسن الاوضاع ، بما يتناسب مع طبيعة عملها والظروف الاستثنائية التي يمر بها القطاع.

كما تدعو المبادرة إلى إطلاق برامج تمويل ودعم مباشر، وفق البرامج التي تعتمدها وزارة الطاقة والثروة المعدنية والجهات المعنية، لتمكين المنشآت والمشاريع السياحية من تركيب أنظمة الطاقة البديلة والمتجددة، بما يخفض كلفها التشغيلية ويعزز استدامتها للفترة القادمة فقد انفق مبالغ كبيرة لدراسة ذلك وكان الاجدى توفيرها لتكون دعما مباشرا على ارض الواقع .

ثانيًا: أولويات التعافي واستعادة النشاط السياحي

4.دعم النقل الجوي والطيران منخفض التكاليف

تدعو المبادرة إلى إطلاق خطة وطنية لاستعادة الرحلات الجوية وتعزيز الربط الجوي بالمملكة، وتحفيز شركات الطيران على تشغيل خطوط جديدة أو إعادة الخطوط التي تم تعليقها، مع دعم قدرات وإمكانات شركات الطيران الوطنية، وتشجيع إنشاء أو استقطاب شركات طيران منخفضة التكاليف جديدة، بما يخفض كلفة الوصول إلى الأردن، ويعزز تنافسية الوجهة السياحية الأردنية، ويدعم استدامة الحركة السياحية.

5. الترويج الخارجي والمحافظة على الأسواق التقليدية وفتح أسواق سياحية جديدة.

تدعو المبادرة إلى تفعيل دور *السفارات والبعثات الدبلوماسية الأردنية*، بقرارعملي من وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ووزارة السياحة والآثار، وهيئة تنشيط السياحة، وبالتعاون مع شركات الطيران ومنظمي الرحلات ووسائل الإعلام والمؤثرين والقطاع الخاص، لتعزيز الترويج للأردن كوجهة سياحية آمنة ومستقرة.

كما تدعو المبادرة إلى المحافظة على الأسواق السياحية التقليدية واستعادتها، إلى جانب فتح أسواق سياحية جديدة، مع إعطاء أولوية لأسواق دول الخليج العربي وآسيا وأفريقيا وللمغتربين الاردنيين والعرب، بما يسهم في تنويع الأسواق السياحية وتعزيز استدامة القطاع.

ثالثًا: أولويات التطوير والاستدامة

6.تطوير الربط السياحي مع مادبا وتعزيز مكانتها الدينية والسياحية

تدعو المبادرة إلى اعتماد مدينة مادبا *مركزًا وطنيًا لسياحة الترانزيت*، استنادًا إلى موقعها الاستراتيجي وقربها من مطار الملكة علياء الدولي، وما تزخر به من مقومات سياحية وأثرية ودينية وثقافية ذات قيمة عالمية، مع إزالة العوائق التي تحد من استفادتها وغيرها من الوجهات السياحية في المملكة من زوار الترانزيت القادمين عبر رحلات الملكية الأردنية وشركات الطيران الأخرى.

كما تدعو المبادرة إلى توفير ربط نقلي مباشر ومنتظم بين مدينة مادبا ومطار الملكة علياء الدولي وجسر الملك حسين، بما يسهم في زيادة أعداد زوار الترانزيت، وإطالة مدة إقامتهم، وتعظيم العائد الاقتصادي للسياحة.

وتؤكد المبادرة أهمية إدراج مدينة مادبا ضمن خطة وبرامج المملكة لإحياء الذكرى الألفية الثانية لمعمودية السيد المسيح عام 2030، والعمل على اعتمادها *مدينة الألفية وبوابة رئيسة للسياحة الدينية* والحج المسيحي في الأردن، مع تطوير بنيتها التحتية وخدماتها ومساراتها السياحية، وربطها بالمواقع الدينية والسياحية في المملكة، بما يعزز مكانتها على خريطة السياحة الدينية العالمية، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للسياحة.

7. تعزيز العدالة التنظيمية وحماية المنشآت السياحية المرخصة

تدعو المبادرة إلى تشديد الرقابة على المنشآت السياحية غير المرخصة، والتي يُقدَّر عددها بالعشرات في مادبا فقط ، ومنعها من ممارسة النشاط السياحي أو الإعلان عن خدماتها عبر منصات ومواقع الحجز المحلية والدولية، إلى حين تصويب أوضاعها واستكمال متطلبات الترخيص وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.

كما تدعو المبادرة إلى تطبيق الإجراءات الكفيلة بحماية المنشآت السياحية المرخصة، بما يعزز العدالة بين جميع المنشآت، ويحمي الاستثمار السياحي النظامي، ويرفع جودة الخدمات، ويضمن المنافسة العادلة داخل القطاع، ويحافظ على سمعة الأردن السياحية، ويحد من الممارسات التي قد تفضي إلى مخالفات قانونية أو ضريبية، أو الإضرار بحقوق الزوار نتيجة ممارسة النشاط السياحي دون ترخيص أو غطاء قانوني.

8.تمكين المنشآت السياحية من خدمة نقل زبائنها

تدعو المبادرة إلى وضع آلية وتعليمات تنفيذية تتيح للفنادق والشركات السياحية المحلية تشغيل حافلات صغيرة أو مركبات مخصصة لنقل زبائنها بين أماكن الإقامة والمواقع السياحية والمطار والمعابر، وفقًا للشروط الفنية والتنظيمية والتأمينية التي تحددها الجهات المختصة، مع إعفاء هذه التراخيص من الرسوم، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات السياحية، وتسهيل تنقل الزوار، وتعزيز تنافسية المنتج السياحي الأردني على مثال غالبية الدول السياحية المحيطة في الاقليم.

9.تطوير خدمات التنقل داخل الوجهات السياحية

تدعو المبادرة إلى تطوير البنية التحتية الداعمة للحركة السياحية، من خلال إنشاء وتأهيل مسارات آمنة للمشاة، وتوفير برنامج لربط المواقع والمعالم السياحية داخل الوجهات بوسائل تنقل صديقة للبيئة بما في ذلك عربات الجولف الكهربائية السياحية، بما يسهم في تسهيل تنقل الزوار، وتحسين تجربتهم السياحية، وتعزيز جاذبية المقصد السياحي، مع مراعاة متطلبات الاستدامة والحفاظ على المواقع الأثرية والتراثية.

10.تطوير منظومة ترخيص المنشآت السياحية

تدعو المبادرة إلى إعادة النظر في منظومة ترخيص ومتابعة المنشآت السياحية، وبخاصة الفنادق، بما يضمن توحيد المرجعية الإدارية والإجرائية، وتبسيط إجراءات الترخيص وتجديده، وتقليل تعدد الموافقات والجهات ذات العلاقة، مع تعزيز دور وزارة السياحة والآثار في الإشراف والتنظيم والتنسيق مع الجهات المختصة، بما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز تنافسية القطاع السياحي، مع المحافظة على متطلبات الجودة والسلامة والرقابة.

تأمل هذه المبادرة أن تحظى المقترحات الواردة فيها باهتمام الحكومة والجهات المعنية، وأن تشكل أساسًا لحوار وطني وشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تجاوز التحديات الراهنة، وتسريع تعافي القطاع السياحي، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ومع الثقة بحكمة القيادة الهاشمية، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، وبقدرة الحكومة ومؤسسات الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، تضع هذه المبادرة هذه المقترحات بين أيدي صناع القرار، إيمانًا بأن حماية القطاع السياحي تمثل استثمارًا في الاقتصاد الوطني، ودعمًا لاستدامة آلاف فرص العمل، وتعزيزًا لمكانة الأردن كوجهة سياحية عالمية.

فالسياحة ليست ترفًا، بل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وحمايتها مسؤولية وطنية واستثمار في مستقبل الاردن واقتصاده.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه المبادرة أن وزارة السياحة والآثار تمثل المظلة الوطنية والحاضنة الرئيسة للقطاع السياحي في الأردن، بما تضطلع به من مسؤوليات في رعايته وتنظيمه ودعمه والدفاع عن مصالحه، فإنها تثمن الجهود التي بذلتها الوزارة، كما تثمن الدور الذي يقوم به معالي وزير السياحة والآثار، بوصفه ابنًا لهذا القطاع ومدركًا لتحدياته واحتياجاته، وساعيًا، ضمن الإمكانات المتاحة، إلى دعم استمراريته وتعزيز تعافيه.

وفي المقابل، فإن حجم التحديات التي فرضتها الظروف الإقليمية والاستثنائية، إلى جانب محدودية الموارد والإمكانات المتاحة، يجعل مسؤولية دعم القطاع السياحي مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب تضافر جهود الحكومة بمختلف وزاراتها ومؤسساتها، والقطاع الخاص، والجهات التمويلية، والشركاء المعنيين، لتمكين وزارة السياحة والآثار من أداء دورها على أكمل وجه، وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لحماية هذا القطاع الحيوي، وتعزيز قدرته على التعافي والنمو.